الأنباء
الاربعاء 23 ديسمبر 2015

### أقيمت في ديوان العازمي مساء أمس الأول

# ندوة «لماذا الاستجواب؟»: المساءلة سياسية وبعيدة تماماً عن الشخصانية

د.أحمد مطيع وحمدان العازمي وجمال العمر وسيف العازمي وم.محمد الهدية خلال الندوة (شانافاس قاسم)

**ناصر الوقيت**

أكد المشاركون في الندوة التي أقامها النائب حمدان العازمي حول استجواب وزير الصحة د.علي العبيدي الذي قدمه بمشاركة النائب راكان النصف ان المساءلة السياسية التي تقدم بها النائبان ليست شخصية بل هي تطبيق للمبدأ الدستوري وسعي حقيقي لتحقيق الإصلاح المنشود في القطاع الصحي خاصة والأداء الحكومي بشكل عام.

وفي هذا الإطار قال النائب حمدان العازمي: تقدمنا بالاستجواب الى وزير الصحة بعد ان قدمنا اليه 168 سؤالا ولم يتم الرد بصورة واضحة، لافتا الى ان أغلب الإجابات يأتي فيها نوع من المغالطات وليس عند هذا الحد بل يتم إدخال المحكمة الدستورية في حالة يريد عدم الرد بحجة ان القرار التفسيري لا يسمح بذلك مع العلم بأن المحكمة أعطته سلطة تقديرية بحكمها وليست سلطة مطلقة.

وامتنع العازمي في الندوة التي أقيمت في ديوانه مساء اول من امس بعنوان «لماذا الاستجواب؟» عن كشف جميع الأوراق إلا في قاعة مجلس الأمة.

وزاد العازمي ان وزير الصحة لا يبالي بالأحداث خاصة انه في شهر واحد فقط كان هناك 6 حالات أخطاء طبية وهناك استهزاء بأرواح الناس، لافتا الى انه وبعد ان تم الإعلان عن الاستجواب بدأ الوزير بتفاعله وتشكيل لجان طبية.

وأضاف العازمي ان مسألة التنفيع حاضرة لبعض الشركات على حساب المال العام وعدم محاسبة المقصر ليس عند هذا الحد بل قام الوزير بالتلاعب بالعقود وتضليل الجهات الرقابية وهدر المال العام وايضا الفساد الإداري والمالي التي تفشت في جسد وزارة الصحة واستغلال المناصب.

وعن الحكومة الشعبية قال العازمي أنا ضد ومن أشد المعارضين للحكومة الشعبية لكن لما رأيت الفساد والتنفيع وهدر المال العام تساءلت لماذا لا نترك الشعب هو الذي يحاسب مادام ليس هناك محاسب؟

واضاف العازمي ان السلطة التنفيذية غير قادرة وعاجزة عن أداء دورها والدليل على ذلك تدخل الديوان الأميري لإنجاز هذه المشاريع ونحن أقسمنا على المحافظة على المال العام وقوانين الدولة واحترام الدستور والمحافظة على مصالح الشعب وأمواله ولله الحمد دائما وأبدا لن نتخاذل.

**العازمي: قدّمنا الاستجواب بعد 168 سؤالاً لم يتم الرد عليها بصورة واضحة**

**النصف: أصررنا على التدرج في المساءلة التزاماً بالدستور**

**تهاون بعض الوزراء**

من جانبه، قال النائب جمال العمر: الكل يشاهد في هذا المجلس ان أدواتنا الرقابية تقلص.. وهذا المجلس يتهم بالضعف بالجانب الرقابي، حيث طغى الجانب التشريعي على الرقابي، فالدستور أعطى المحاسبة للمجلس وليس للحكومة، في المجالس السابقة كانت ممارستنا للرقابة وكان الجانب الرقابي طاغيا على الجانب التشريعي، عندما نمارس دورنا الرقابي بشكل صحيح فلن يكون هناك من تجاوز وتهاون من بعض الوزراء ومحاسبة وتهديد هؤلاء الوزراء واجبة، لذلك عندما قام الإخوان بالتدرج في أدواتهم الرقابية من خلال التصريح والأسئلة الى ان توجهوا بالاستجواب المقدم للوزير وهناك إعلام يسعى لتغيير الحقائق من الوزير، والكل يشتكي من المستشفيات والمواطن يقدر على الشكوى فقط والنواب الذين انتخبوهم بالشمس وفي شهر رمضان عليهم محاسبة الوزير على التقصير، لذلك اعتقد ان الاستجواب حق دستوري ومستحق وكانت هناك الكثير من المطالبات النيابية بالإصلاح إلا ان البعض من الوزراء لا يرتقي لمستوى وزير بهذه الحكومة، ولن ندفع الثمن كشعب كويتي او كنواب بالمجلس وعلينا ان نتحمل مسؤولياتنا ونزيل من الوزراء من لا يستطيع القيام بعمله.

**ممارسة النواب دورهم بالشكل الصحيح**

ومن ناحيته، قال النائب م.محمد الهدية: المستغرب عادة من الحكومة انها تكون حساسة من الاستجوابات وهو سؤال مغلظ بعدما اتخذ النواب العديد من الأسئلة ووجدوا الردود لم تكن واضحة أو تهرب الوزير من الإجابة، والاستجواب يبين خلل والاخوة مقدمي الاستجواب اجتهدوا في عملهم والتجاوزات والمشاكل هي التي جعلتهم يقدمون الاستجواب.

وزاد الهدية: ان لكل شخص او طرف حقه يقدم حجته في جلسة الاستجواب، وان شاء الله لا توجد امور شخصية وهناك ادلة وبراهين اذا اتضحت، لا نريد في النفوس شيئا والدستور كفل الحق، والاعضاء يمارسون دورهم بالشكل الصحيح، واذا كانت هناك ادانة فيجب على الوزير ان يقدم استقالته او تطرح فيه الثقة، ولن يظلم الوزير اذا فند الاستجواب ودافع عن نفسه فيما سوف يطرح المستجوبون.

في نهاية الامر نشكر النائب على دعوته ولا نريد ان نزيد اكثر.

**فساد مالي وإداري**

وقال النائب راكان النصف: جاء استجوابنا لوزير الصحة التزاما بالدستور وروح الدستور وانطلاقا من وثائق واوراق ولا اقبل بأن اضع الوزير على المنصة وما عندي اوراق تثبت وجود فساد اداري او مالي، ما نتمنى كنا نستجوب وزيرا على فساد مالي او اداري ويكون وفقا للدستور والقانون ونحن ملتزمون لاننا على مسافة واحدة من الجميع، وكنا مصرين على تقديم الاسئلة متدرجين والموضوع الواحد نسأل عنه مرة ومرتين حتى يجمع الكل على ان هناك فسادا وابتزازا وتزويرا، والسؤال: متى يفعل النائب اداته الرقابية لتفعيل المحاسبة السياسية؟ ونحن بالاخير دورنا لسنا قضاة جنائيين فنحن نواب سياسيون، واكثر من مرة ذكرنا تأخير الرد على الاسئلة البرلمانية وتأتينا الاسئلة منقوصة، وابدينا حسن النية الى ان ثبت من خلال اوراق الوزير عدم احترامه للاجهزة الرقابية بالبلد، سواء ادارة الفتوى ولجنة المناقصات والمؤسسة التشريعية، ولما لمسنا التضليل بالاوراق تم تقديم الاستجواب للوزير.

وقال النائب سيف العازمي: الاستجواب مستحق والوزير محاسب امام الشعب والداو كيميكال احلناها الى النيابة وتوجد لدينا 59 قضية في لجنة حماية المال العام ستحال جميعها الى النيابة واقول جميع التقارير بناء على طلب الاخوان في المجالس السابقة اي قضية في اي وزارة تأتي في لجنة حماية المال العام ستحيلها الى النيابة وسنكون عند حسن ظنكم، واشكر الاخ حمدان العازمي على هذه الممارسة الدستورية، والاستجواب حق مستحق ووقوفنا في صف واحد لحفظ حقوق المواطنين والكويت وشعبها.

**الاستجواب مستحق**

من جهته، قال النائب مبارك الحريص: الدستور يلزمك بممارسة اعمالك بالامانة والصدق، والاستجواب مستحق، ولا احد يجزع منه، وهذا سؤال مغلظ واضح في الدستور، لكن نحن امام حكومة، والامر ليس محاسبة بالاعمال التنفيذية حتى في عدم تطبيق القوانين ونحن نملك اعلان موقفنا ولا نخشى في الحق لومة لائم، ولا نقبل تجيير الموقف لصالح امر معين ونحن امام حادثة وقعت تضررت منها اسرة كريمة ولا يمكن ان نتجاهلها.

واضاف الحريص: وانا في كل انتخابات اطالب بوجود هيئات محاربة الفساد ونحن امام واقع مرير المفترض الحكومة تمارس دورها واليوم نحن امام استجواب نتمنى من الله ان يتخذوا مواقفهم حيال ما يقتنع به كل نائب.

من جانبه، قال النائب د.احمد مطيع العازمي: نحن نبحث عن الفساد لنقوم باصلاحه ولا يوجد بيننا وبين الوزير اي مسؤولية شخصية ويجب على الوزير ان يجيب وان كان الجواب غير مستحق يفصل النواب في مدى احقيته ويوصل الامر لطرح الثقة. واضاف مطيع: سوف اكون متحدثا مؤيدا للاستجواب وعلينا مسؤولية ان نقوم فيها والاخوان لم يصلوا للاستجواب الا لقناعة واذا لم يعجبنا رد الوزير فسنطرح الثقة.

واشار مطيع الى رفض الحكومة المنتخبة لعدة اسباب، ولا نقبل الا ان يكون رئيس الحكومة من الاسرة وان اصاب فنحن معه وان اخطأ يذهب ليأتي غيره.

**مؤيدون للاستجواب**

وقال رئيس نقابة الاطباء حسين الخباز: نحن مؤيدون للاستجواب في نقابة الاطباء لتقصير الوزير بهذا الجانب، والبعض يسطح الاستجواب بأنه استجواب قبلي او شخصاني ولا علاقة له بالشخصانية، وتسطيح الاستجواب عمل غير مقبول.

جانب من الحضور خلال الندوة

# عبدالله: هل أجريت ممارسة أو مناقصة لترميم التماثيل البرونزية؟

وجّه النائب د.خليل عبدالله سؤالا الى وزير الإعلام ووزير الشباب الشيخ سلمان الحمد، جاء فيه:

نمى إلى علمي قيام الأمين العام والأمين العام المساعد السابق بإدارة الفنون بالأمانة العامة للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بمخالفات تتعلق بتكليف من غير ذوي الاختصاص ببعض الأعمال وترشيح في مهام خارجية بعض الفنانين بصورة متكررة في معارض دولية دون البعض الآخر وأيضا ترشيح بعض فناني الجمعية السابقين لمناصب إدارية وإشرافية بالمكتبة الوطنية دون غيرهم ممن لهم الأفضلية، وتجاوزات إدارية ومالية بأعمال تتعلق بمتحف الفن.

يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي:

1) ما أسباب قيام الأمين العام للمجلس والأمين العام المساعد السابق بإدارة الفنون بتكليف فنان يعمل بتخصص الزراعة والزراعة التجميلية للحدائق لترميم التماثيل البرونزية والخشبية بمتحف الفن الحديث دون الاعتماد على فنانين متخصصين في هذا المجال من الكفاءات؟ وهل تم إجراء ممارسة أو مناقصة لهذه الأعمال؟ مع تزويدي بقيمة الممارسة أو المناقصة التي خصصت لإنجاز هذه الأعمال - أما في حال لم تكن قد أجريت ممارسة أو مناقصة لهذه الأعمال فيرجى توضيح الأسباب التي دعت إلى الامتناع عن التقيد بالأنظمة المالية والمحاسبية المعمول بها في الجهات الحكومية؟ كما يرجى تزويدي بقيمة المبالغ المصروفة على تنفيذ أعمال الترميم بما فيها قيمة ما حصل عليه الفنان الذي قام بأعمال الترميم، وما المؤهلات العلمية والعملية للفنان الذي قام بالترميم خاصة بهذا المجال؟ وهل سبق للأمانة العامة لمجلس الثقافة والفنون والآداب أن كلف الفنان نفسه بأعمال ترميم؟ وما نتائج أعمال الترميم التي قام بها؟ وفي حال حصل أي تلفيات في أعمال الترميم فمن يتحمل قيمة الأضرار الناتجة عنها؟

2) لماذا رشح الأمين العام للمجلس أحد الفنانين دون سواه بعمل كتاب «أوراق تشكيلية كويتية» دون أخذ موافقة وترخيص من إدارة الثقافة والنشر ودون التقيد بأنظمة النشر ورقابة المصنفات الفنية والكتب؟ وهل ضم هذا الكتاب المخصص لسيرة حياة الفنانين كل الفنانين أو اقتصر على فنانين دون غيرهم؟ إذا كان مقتصرا على البعض دون البعض الآخر، فما الأسباب الكامنة وراء ذلك؟ وما القصد من إلغاء فنانين آخرين لهم سمعة ومكانة وخبرة وسيرة مرموقة وتاريخ عريق كمحترفين وأصحاب شهادات عليا؟ وكم بلغت ميزانية كتابة وطباعة هذا الكتاب؟ وكم قيمة المكافأة التي حصل عليها الفنان الذي ألف هذا الكتاب؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

3) ما أسباب منح مؤلف كتاب «أوراق تشكيلية كويتية» مهمات خارجية متكررة دون غيره؟ مع تزويدي بكشف يبين العدد والمدة والقيمة والوجهة لكل مهمة خارجية رشح لها مؤلف هذا الكتاب منذ تعيينه وحتى تاريخ هذا الكتاب، مع إفادتي بأحقية المذكور دون غيره ممن هو أقدم وأعلى شهادة وخبرة علمية وعملية منه، وتوضيح آلية إجراء الترشيحات للمهام الرسمية الخارجية المعتمدة لديكم، وهل هناك لجنة ترشيح للمهام الخارجية أم تخضع لسلطة الأمين العام والأمين العام المساعد السابق لإدارة الفنون بالمجلس؟ وهل سبق للمذكور أن كلف بتأليف كتب مشابهة؟

4) ما أسباب قيام الأمين العام المساعد السابق بشطب أحد الفنانين المرشحين لجائزة الإبداع المقامة بدولة قطر رغم ما يتمتع فيه الفنان المسحوب ترشيحه من سيرة ذاتية وعملية وعلمية ورغم أنه مرشح من قبل إدارة الثقافة بالمجلس وهي مختصة بالمشاركات الثقافية الخارجية؟ وما اسم الفنان الذي وضع اسمه مكان الفنان المسحوب ترشيحه وأسباب ترشيحه؟ مع عمل مقارنة بالسيرة الذاتية متضمنة الخبرة العملية والمؤهل العلمي والتخصصات العملية لكل من المسحوب ترشيحه والمرشح البديل عنه.

5) ما الجدوى من تكرار منح مهام خارجية لفنانين بعينهم دون غيرهم من الفنانين المتميزين والذين لا يقلوا كفاءة عن نظرائهم ولم يسبق لهم المشاركة بمهام خارجية، كما حصل من قبل بترشيح فنانين بصفة متكررة إلى (بكو بجمهورية أذربيجان» و(فلورنسا بإيطاليا) و(بينالي بنغلاديش الدولي) رغم مشاركاتهم بعدة مهام خارجية سابقة وفنانين آخرين لم تتسن لهم المشاركة بأي مهام خارجية؟ مع تزويدي بكشف يتضمن أسماء من شاركوا في تلك الأنشطة والمعارض كل منهم على حدة، مع تضمين الكشوف كل المهام الرسمية الخارجية التي اشترك فيها كل منهم وعددها ووجهتها وغرضها ومدتها وقيمة المصروفات لكل مهمة خارجية.

6) تزويدي بكشف يتضمن الأسماء والمسميات الوظيفية ومهام عمل كل من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والسابقين (قبل المجلس الحالي) بالمكتبة الوطنية، مع ذكر المؤهلات العلمية والخبرة العملية لكل منهم على حدة، ومدة عضويتهم في مجلس إدارة المكتبة الوطنية والمكافأة السنوية، مع توضيح الضوابط التي يعتمد عليها الأمين العام للمجلس في اختياره لأعضاء المكتبة الوطنية دون غيرهم.

7) لماذا قام الأمين العام المساعد السابق بترشيح فنانين بعينهم بمعرض «اسكو بمدينة ميلان» دون فنانين آخرين يضاهونهم خبرة وتميزا، رغم أن المرشحين لمعرض «اسكو» سبقت لهم المشاركة بمهام أخرى خلال السنة نفسها؟ مع تزويدي بكشف يتضمن جميع المشاركات في المهام الرسمية الخارجية للفانين بمعرض «اسكو» متضمنا المدة ونوع المهمة والوجهة الخارجية وقيمة كل مهمة حصل عليها كل منهما.

8) هل قام الأمين العام للمجلس بتكليف إحدى السيدات من خارج المجلس بمهمة تنظيم الأعمال الفنية بمتحف الفن الحديث رغم عدم تخصصها بهذا المجال؟ إذا كان الجواب بنعم، فما التخصص العلمي والخبرة العملية للسيدة المذكورة، وهل قامت السيدة بهذه الأعمال باسم شركة تملكها أو باسمها الشخصي؟ ولماذا تم تكليفها بأعمال هندسة ديكور وتنظيم مرافق المتحف إذا كانت غير متخصصة بمثل هذه الأعمال؟ وكم كلفة قيمة أعمال الممارسة؟ وهل تم طرح هذه الممارسة على الشركات المتخصصة وباتباع تعميم نظام الشراء بوزارة المالية بشأن طرح مثل هذه الممارسات وفازت بها السيدة المعنية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بمستندات الطرح ووثيقة الممارسة والترسية، في حال تم الطرح بالأمر المباشر فيرجى تزويدي بمستندات عملية الشراء بالأمر المباشر وفوز السيدة المذكورة بأقل الأسعار، أما في حال كانت الإجابة بالنفي، فما أسباب عدم اتباع أنظمة الشراء المعمول بها بجميع الجهات الحكومية بالدولة حسب تعميم وزارة المالية؟ ومن المسؤول عن هذه المخالفة المالية إن صحت؟

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم

ينعى
رئيس وأعضاء مجلس إدارة
جمعية الصحافيين الكويتية
والأسرة الصحافية

المغفور له بإذن الله تعالى
الزميل النائب
نبيل نوري الفضل

الذي انتقل إلى رحمة الله
يوم الثلاثاء الموافق 2015/12/22

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون